■ تجربة عبدالناصر هى تجربة الشعب المصرى فى الستينيات بما أنجز وبما أخفق.. هى إنجازات شعب بالكامل قرر أن يعتمد على نفسه وأن يحقق تنمية مستقلة! ■

moelshamaa@hotmil.com

يوميات الأخبار

يكتبها اليوم: محمد الشماع

عقود إذعان حكومية !

الدولة.. دولة بالقانون ويجب أن يكون القانون نافذاً على رقبة الجميع، ويجب على الحكومة أن تكون قدوة فى هذا المجال، ففى الحرب العالمية الثانية حينما تقدم أحد المواطنين الانجليز يطالب بنقل مطار عسكرى مجاور لمنزله ورفع الأمر إلى القضاء وكسب القضية. قال تشرشل: لأن نخسر الحرب افضل من أن يقال إننا دولة لاتحترم القانون. لذلك فإن الأمم المتقدمة تدرك معنى أن يكون القانون نافذا حتى ولو أدى إلى اسقاط الحكومة. أما عندنا فى مصر فالمسألة سداح مداح لعل هذا المشهد أوضح ما يكون فى سلوك الحكومة حينما تعلن عن بيع وحدات سكنية أو قطع أراض للمواطنين فهى لاتلتزم بالسعر المتفق عليه أو موعد تسليم الوحدات السكنية أو حتى تشطيب تلك الوحدات أو توصيل المرافق كاملة ، وهذا يؤدى إلى اهتزاز مهابة الحكومة وصورة الدولة التى نحرص جميعا على قوتها.. لعل ما حدث من وزارة الأوقاف -هيئة الأوقاف المصرية- يعطى أسوأ مثال على عدم احساس بعض المسئولين الذين يتصدرون مواقع قيادية بالمعنى الذى اشرنا إليه وأشار إليه تشرشل رئيس الحكومة البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية فقد اعلنت وزارة الأوقاف فى العام ١٩٩٧ انها بصدد انشاء مدينة سكنية متكاملة بمنطقة المنتزه بالاسكندرية وأخذت فى جمع المقدمات وظلت لمدة اكثر من ست سنوات وهى تراوغ فى التسليم وتراوغ فى انهاء المشروع فلما بلغت القلوب الحناجر قامت الهيئة بإنهاء بناء وحدات سكنية مخالفة الشروط التى سبق وأعلنت عنها عبث بالمرافق إن وجدت وأعمال السباكة التى تم تسليمها لاتعمل والتشطيبات غاية فى السوء واستهتار ولامبالاة باستكمال الطرق، أما الحدائق والمساحات الخضراء التى كانت تعرضها بالصور فقد تلاشت إلى غير رجعة وظهرت بدلا منها البرك والمستنقعات وأسراب الناموس وحالة الاظلام التام وانقطاع المياه!.. فإن كان هذا يحدث من هيئة الاوقاف المصرية التابعة لوزارة الأوقاف التى تزدحم بالعمائم والوعاظ فى جميع مراكزها القيادية والتى من المفترض فيها انها توزع الوعظ والإرشاد على الناس وتؤكد على حسن اداء العمل وإتقانه.. من عمل منكم عملا فليتقنه فإذا، ذهبت للتعامل مع هذه الهيئة كشفت لك عن حقيقتها، فإذا هى تمارس المراوغة وتهدر الشروط ولاتحترم ما سبق وأعلنت عنه بل وتقاضت ثمنه مسبقا، فكيف بالله يثق الناس فى هيئة حكومية لاتحترم ما تعلن عنه وما تتفق عليه! لذلك كثر الاعتداء على املاك الدولة وأصبح القانون مطية لكل من يستطيع الركوب.

لم تكتف هيئة الاوقاف المصرية بذلك بل فاجأت المواطنين بعقود اذعان بعد أن حصلت منهم على كل ما تريد من اموال وأعطتهم عقودا لاتشمل أو تنص على مساحة الشقة واكتفت فى هذا البند بكلمة «مساحة الشقة معلومة»، وأن المشترى ليس له الحق فى ملكية جزء من الارض ولكنه شريك فى ملكية اجزاء البناء المعدة للاستهلاك المشترك فقط، حتى سطح العمارة ومداخلها ملك للهيئة وليس للمشترى سوى حق الانتفاع بالشقة فقط ويحق للهيئة التعلية بالبناء واستغلال سطح العقار فى أى وقت تشاء وعند ازالة العقار لأى سبب يكون لمشترى الشقة حصة فقط من انقاض المبنى بنسبة الشقة المخصصة له!

وإذا تأخر عن السداد قسطين متتاليين فإنه عقابا له ملزم بتسديد كل الاقساط الباقية دفعة واحدة وإذا لم يتم ذلك يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون تنبيه أو انذار أو صدور حكم قضائى، وتعتبر جميع المبالغ المسددة من حق هيئة الاوقاف ويلتزم مشترى الشقة بإخلائها وتسليمها للهيئة.. وإذا لم يفعل فهو غاصب ويحق للهيئة ازالة التعدى اداريا، ويحق للهيئة أن تعلن عن بيع العين بالمزاد العلني!

وإمعانا فى الابتزاز فإن المشترى يدفع ٢٪ من قيمة الشقة لصالح صندوق العاملين بالهيئة وتمت كتابة العقد «المذل» للمشترى.. أما الطامة الكبرى فهى أن سعر المتر مبانى فى هذه المنطقة يفوق بمراحل اسعار الشراء فى أماكن أفضل بكثير إلى جانب أن فترة البناء والمماطلة والتسليم استغرقت اكثر من ٦ سنوات كاملة، كما حصلت الهيئة على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه من كل شقة وعددها اكثر من ١٥٠٠ شقة بالمشروع للتشجير وتحسين الموقع إلا أن شيئا من هذا لم يحدث.. هل هناك اذعان وإذلال اكثرمن هذا بعد استغلال المساحات الخضراء والخدمات لإقامة مشروعات.. لم تكن موجودة على الاطلاق! بدلا من اقامة ملاعب وخدمات اساسية وليست ترفيهية كما ادعت الهيئة حتى الجراجات مغلقة تمهيدا لبيعها، ويترك السكان سياراتهم مهددة بالسرقة!

يافضيلة الشيخ مختار جمعة هل يرضيك كل هذا!

كذلك هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التى ضحكت على المواطنين البسطاء وحصلت على اموالهم - بإعلانات خادعة -التى جمعوها بشق الانفس للحصول على قطعة أرض لإقامة بيت يجمع الاسرة، رغم الاسعار المغالى فيها.. وإذا بالهيئة تعلن أن توصيل المرافق بعد عامين وطالبت المواطنين الحاجزين بدفع كامل الثمن دفعة واحدة ويبلغ عدة ملايين من الجنيهات والانتظار عامين أو أربعة اعوام دون أية أعباء على الهيئة حتى يتم توصيل المرافق.. وإذا طالب المواطن باسترداد امواله بعد عام وهى تقدر بالملايين ايضا يتم خصم ١,٥٪ من هذه الاموال التى حصلت عليها الهيئة لمدة عام وأعادت عرض الارض للبيع مرة أخرى واللى مش عاجبه يضرب دماغه فى أقرب حائط! هذا ما تفعله الحكومة مع أبنائها !

إذا كانت هناك صحوة لاستعادة املاك الدولة فإننا اولا نتمنى ان يتم استعادة حقوق المواطنين من الحكومة، كما نود أن تستعيد الدولة الملكية العامة حتى اذا كانت وزارة من الوزارات هى المعتدية وأن يتوازى مع كل ذلك إلزام جميع هيئات الدولة باحترام الاتفاقيات مع المواطنين، ذلك هو الطريق لاستعادة الحرص العام على الملكية العامة، وذلك ايضا هو الطريق إلى بناء حس عام وشعور وطنى يدفع كل مواطن فى كل مؤسسة الى الابلاغ عن كل انتهاك للملكية العامة وذلك لن يتحقق إلا عبر محاسبة الكبار وتغليظ العقوبات عليهم حتى يدرك كل مواطن الا احد فوق القانون وأن القانون سيف على رقبته وبذلك نستطيع اعادة الانضباط إلى الشارع المصرى الذى لم يعد شارعا وإنما اصبح مناطق نفوذ وإلى مؤسسات الدولة وإلى اصحاب رؤس الأموال وإلى المواطن العادى.

أموال الصناديق.. والقائمون عليها!

وسط العجز المتزايد فى الموازنة العامة للدولة ومع تحمل المواطنين اعباء معيشية عجز الكثيرون عن تحملها، اضافة إلى تعدد قوانين الضرائب التى تحيط بأعناق الفقراء والطبقة التى كانت متوسطة وزيادة رسوم الخدمات والمرافق وارتفاع الاسعار غير المبرر، والحكومة التى استطاعت أن تمرر وتفرض كل هذه الاعباء على غير القادرين، فشلت فى ان تفرض أى قرار على الصناديق الخاصة التى تختزن العشرات من المليارات من الجنيهات!

كل يوم نسمع عن خطط جديدة للسيطرة على تلك الصناديق الخاصة من مجلس الوزراء ومجلس النواب ومحاولات متكررة من وزراء المالية أو لمعرفة الرقم الاجمالى الحقيقى لهذه الارصدة بهدف وضع آلية جديدة يستفاد منها بشكل يصب فى الموازنة العامة للدولة لوضع برامج حماية اجتماعية لمحدودى الدخل والفقراء والاشد فقرا لكن الحكومة فشلت فى حصر اعداد هذه الصناديق التى اعلن انها وصلت إلى ٧٢٠٦ صناديق ربما لأن هناك بعض الصناديق انشئت دون قرار جمهورى بإنشائها، لكنها تعمل دون رقابة، كما ان هذه الصناديق تزخر بالمخالفات التى ابرزها اصدار قرارات بالعلاج على نفقة الصناديق أو السفر للخارج ربما لرحلات الحج والعمرة، وتأثيث المكاتب لصغار كبار الموظفين وشراء السيارات الحديثة لهم ولبعض المسئولين وتوزيع المكافآت بسخاء على المحظوظين وتعيين ابنائهم!.. هذه الأموال التى تزدحم بهاالصناديق والتى قيل انها ثلاثون مليارا من الجنيهات والله اعلم كم هى حقيقة أم غير ذلك، أما الحقيقة انها اموال تم جمعها قسرا من المواطنين فى صورة رسوم. تم تحصيلها من مواقف السيارات الميكروباص وسيارات الاقاليم أو السرفيس أو رسوم خدمات أو تبرعات اجبارية للخدمات أو رسوم لإصدار تراخيص البناء والهدم أو غير ذلك!.. فى النهاية أموال الصناديق هى رسوم اخذت من دماء وقوت المواطنين وليست من اموال -القائمين عليها- جامعيها فيجب ان تعود وتنفق لصالح المواطنين، وليس لمن جمعها منهم وأرجو من الحكومة ان تتسلح بالشجاعة والجرأة للسيطرة على أموال الصناديق التى هى أموال عامة وليست أموالاً خاصة للقائمين عليها!

زيدان: الغضب لا يحقق النصر

بعض من اسباب الهيافة لمن اراد أن يكون كذلك هو مايردده العامة أن تأتى فى الفارغة وتتصدر، وابتداء فإن صلاح الدين الأيوبى ليس من المقدسات لكى يصبح المساس به مساسا بثوابت العقيدة، وبالتالى فإنه رجل يؤخذ منه ويرد عليه.

ولو أن الأستاذ يوسف زيدان فعلها فى اطار قراءة عقلانية فى التراث لكان ذلك اجدر بنا وأجدر به، ولكن يوسف زيدان يبحث عما يلفت الانظار فيتطرف فى إصدار الأحكام وذلك ما يفقده الموضوعية ونحن احوج ما نكون إلى عقلنة التراث بمعنى ان ننظر فيه بعين العقل ونضع الاشياء فى حجمها حتى ننتفع من دروس التاريخ.. لكن يوسف زيدان اختار ان يأخذ الجانب الآخر من التطرف بالنيل من واحد من الشخصيات القومية التى حظيت وتحظى باحترام كبير اذ وصف صلاح الدين الايوبى بأنه أحقر شخص فى التاريخ.. وبالطبع فقد نال ردوداً غاضبة تمجد من صلاح الدين وتجعله البطل المنقذ، وتضع من شأن يوسف زيدان ووصف ذلك أنه تطرف يحيد بنا عن الموضوعية ويوقعنا فيما نحذر منه وهو القراءة الحيادية للتاريخ فالصراع الذى دار بين صلاح الدين الايوبى وبين الصليبيين لم يكن صراعاً بين افراد تحركهم بواعث شخصية كما حاول يوسف زيدان ان يصور صلاح الدين بأنه غضب لقتل اخته من قبل الصليبيين، إذ لم يكن غضب صلاح الدين مهما بلغ قدره أن يحقق هذا الانتصار الهائل الذى صوره الغرب فى فيلم رائع انصفوا فيه صلاح الدين.. فالغضب وحده لايكفى لتحقيق النصر لأن الصراع هنا يتم بين أمم راسخة وجيوش جرارة، وإعداد الجيوش هو مسألة جهد أمة تسعى لتحرير نفسها من محتل غاصب و ذلك يحتاج حشداً للموارد الاقتصادية والأدوات الحربية والمقاتلين الاشداء والإنكار على الأمة المصرية أنها حشدت وجهزت وأدت هذا الاداء الرائع ونسبة كل هذا الانجاز إلى شخص صلاح الدين الايوبى فقط هو سذاجة فى قراءة التاريخ، ونحن خبراء فى هذا المجال.

ولعل القصة الشهيرة التى ترد فى التراث تعتبر أن امرأة صرخت فى القسطنطينية قائلة وا معتصماه فأجابها الخليفة المعتصم حينما علم بصرختها فجيش الجيوش وفتح القسطنطينية.. تلك القصة هى خير شاهد على سذاجتنا فى فهم التاريخ، لأن المرأة لو لم تصرخ لما سعى الخليفة الاسلامى إلى فتح القسطنطينية، وارجاع اسباب حوادث التاريخ الكبرى إلى اسباب شخصية هو بعض من آفة العقل العربى فى فهم التاريخ لأن حوادث التاريخ لايحركها الغضب أو الانتقام وإنما تتحرك طبقا لمصالح حقيقية.

وهذه الآفة فى فهم التاريخ ونسبته إلى اشخاص لم يقع فيها يوسف زيدان وحده وإنما نقع فيها جميعاً حينما نفهم الإنجازات التى تحققت فى الستينيات على أنها انجازات عبدالناصر وحده وليست انجازات شعب بالكامل قرر أن يعتمد على نفسه وأن يحقق تنمية مستقلة، وكذلك نفهم أن هزيمة ٦٧ هى هزيمة لشخص عبدالناصر فقط وليست ضربة وجهتها أمريكا وإسرائيل إلى الشعب المصرى لكى تجهض تجربة التنمية المستقلة التى شكلت نموذجاً يحتذى به فى العالم بما يهدد المصالح الامريكية.

وبنفس المعنى سوف نفهم حالة الجمود التى استمرت ثلاثين سنة هى فترة حكم مبارك بأنه جمود يعود إلى شخصية مبارك كأنما الشعب قطع شطرنج يشكلها الرئيس كما يريد، ذلك سوف يفقد الدرس التاريخى معناه لتظل نكرر اخطاءنا، فتجربة عبدالناصر هى تجربة الشعب المصرى فى الستينيات بما انجز وبما أخفق وهزيمة ٦٧هى هزيمة عسكرية نتجت عن ضربه وجهتها الرأسمالية العالمية لهذا الشعب الذى قرر ان يعتمد على نفسه، والرضا الغربى عن أنظمة ما بعد عبدالناصر منذ السادات وحتى محمد مرسى ورضا شعب قرر ان يبيع ممتلكاته ويأكل بثمنها وأن يتخلى عن برامج التنمية.

هكذا نفهم التاريخ أنه حركة شعوب تصيب وتخطئ وهكذا ينتفع الناس من دروس التاريخ.. أما الفهم الذى تورط فيه يوسف زيدان وحاول أن يلفت النظر إلى شخصية بحجم صلاح الدين الايوبى فذلك اسلوب بدأ ينتشر بيننا وأكبر مثال على ذلك هو تلك الراقصة التى اعلنت انها سوف تقدم برنامجا دينياً، كل تلك فقاقيع تعكس حالة الخواء التى وصلنا إليها وماكنا نتوقع من الاستاذ يوسف زيدان أن ينتهج هذا النهج!

د.مصطفى الفقى رمز ثقافى عالمى

تستكمل مكتبة الإسكندرية عامها الخامس عشر.. وقد اصبحت معلماً بارزاً من معالم الاسكندرية وحوض المتوسط وشاهداً حيا على تواصل الحضارة الانسانية عبر الزمن.. قام خلال تلك الفترة الدكتور اسماعيل سراج الدين بجهود وطنية مخلصة قدم فيها خبراته الثقافية وعلاقاته الدولية والمحلية حتى اعدنا القيمة العظيمة لمكتبة الاسكندرية القديمة بما تمثله فى تاريخ الحضارة وتراث البشرية.. ونجحنا فى احياء هذه المكتبة فى ذات الموقع الذى اندثرت فيه منذ اكثر من ألف وستمائة عام.. ويكمل مسيرة العطاء الثقافى والحضارى مفكر ومثقف وسياسى من طراز فريد ووطنى مصرى من ابناء هذا البلد العظيم هو الدكتور مصطفى الفقى مدير مكتبة الاسكندرية وهو شخصية نهلت من الثقافة المصرية والعربية والعالمية وسياسى ودبلوماسى دولى وبرلمانى له حضور طاغ إذا تحدث وإذا كتب أسلوبه سهل ممتع وممتنع وحكاء ينصت له الجميع إذا تكلم.. اذا اردت أن أذكر المناصب التى تولاها فإنها تحتاج إلى صفحات واذا تكلمت عن علاقاته المحلية والدولية الثقافية والفكرية والسياسية والدبلوماسية والوطنية فسوف نحتاج إلى ساعات طويلة كى نلقى الضوء عليها وإذا حاولنا ان نقرأ مؤلفاته أو الرسائل التى أشرف عليها كأستاذ جامعى فسنحتاج إلى أيام بل شهور هو شخصية تتمتع بالذكاء والقبول من كل من يعرفه أو يقترب منه.

لكن ما يهمنا هو ما سوف يضيفه إلى هذا الصرح الحضارى والثقافى والفكرى العالمى حتى تستمر مكتبة الاسكندرية منارة للثقافة ونافذة مصر على العالم ونافذة العالم على مصر.

المفكر الدكتور مصطفى الفقى مدير مكتبة الاسكندرية مهموم بقضايا الوطن وطموحاته وتحدياته وهذا الصرح الحضارى ارتبطت أنشطته منذ افتتاحه بتلك القضايا، من هنا فإن المفكر الكبير سيتواصل مع النشاط ويعمل على تطويره للتفاعل مع قضايا منطقتنا وأمتنا والعالم من حولنا..

السياسى د. مصطفى الفقى يستطيع أن يضيف للدور الذى تقوم به المكتبة داخليا ونحن نحتاز مرحلة انتقالية من منظومة سياسية واقتصادية استمرت سنوات طويلة إلى منظومة مغايرة، تطور من تجربتنا الديمقراطية بما يعزز حياتنا الحزبية والسياسية وننتقل باقتصادنا إلى اقتصاد السوق ننفتح به على العالم، ونمض فى ذلك باذلين اقصى الجهد لمراعاة الأبعاد الاجتماعية للإصلاح والتنمية وانعكاساتها على الفقراء ومحدودى الدخل. هذا الصرح الثقافى بقيادة المفكر والسياسى الدكتور الفقى مطالب بأن يجيب على تساؤلات عديدة:

أين كانت تجربتنا الديمقراطية وكيف أصبحت. وتقييم ما حققناه من اصلاح دستورى وتشريعى والمساحات المتاحة للحريات وماذا أصبحنا عليه من حرية الرأى والتعبير والصحافة وكيف حال اقتصادنا واستثماراتنا وكيف حالها اليوم.